

الجامعة العراقية
كلية الهندسة - قسم المدني
Mohammed.abd.ali@aliraqia.edu.iq

التنافس المصري التركي في منطقة المتوسط بعد عام 2011 ليبيا أنموذجا

محمد عبدالسادة علي

Mohammed Abdulsada Ali

الملخص:

إن منطقة المتوسط من أكثر المناطق الاستراتيجية المهمة التي تسعى الدول من خلاله الى التنافس وتكثيف نفوذها وقواعدها العسكرية, لأجل السيطرة عليه لما يملكه من امتيازات, كونه حلقة وصل تجاري بحري عالمي على كافة الأصعدة, لذلك ارتبطت مصالح الدول التي يكون من خلال موقعها الجيوبوليتيكي وانتمائها الى البحر الأبيض المتوسط, ومنها مصر وتركيا اللذان يعتبران انتمائهم الى البحر الأبيض المتوسط على انه جزء من مواردهما الطبيعية من خلال اكتشاف الطاقة في منطقة شرق المتوسط مما جعل القلق يصاحب الدول المتنافسة لوجود الثروات الطبيعية المتنافس عليها, فضلا عن ذلك وجودها في مناطق ذات تأثير عالمي يكون عالي الأهمية, كمنطقة البحر الأبيض المتوسط, بالرغم من وجود بعض المحددات التي تعيق الجانبين المصري والتركي لمشاكل ترسيم الحدود البحرية, وكذلك الجرف الاقتصادي القاري بين تركيا واليونان فضلا عن التدخل الطرفين في الصراع الليبي وانحيازهم لا طرف متنازعة, فكان نصيب تركيا دعم حكومة الوفاق الوطني المتمثلة بحكومة فائز السراج, ولأخرى تدعم الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر فضلا عن الدعم الخارجي الدولي والإقليمي وكان له عدة عوامل داعمة وأخرى كابحة لهذا التنافس الذي يعكس التنافس سلبا تارة على منطقة البحر الأبيض المتوسط وليبيا على وجه الخصوص , وإيجابا تارة أخرى على مستوى القوة والقدرة والأداء, وبالتالي سيكون هناك استقرار وتفاعل إيجابي, وهذا ما نلمسه من خلال البحث .

الكلمات المفتاحية : تركيا , مصر, التنافس , البحر المتوسط, ليبيا .

Abstract

The Mediterranean region is considered as one of the most important strategic areas through which countries seek to competition and to improve their influence and their military bases for getting control of it because of the privileges it has and being considered as aglobal marine and trade link at all levels. Based on their geographical ,locations , the interests of the countries are linked to the Mediterranean Sea, including Egypt and Turkey, that are considered by their affiliation to the Mediterranean Sea , as part of their natural resources through the discovery of energy in the eastern

Mediterranean region, which made concern accompanying Competing countries for the existence of competing natural resources. In addition to that, their presence in areas of global influence that are of high importance, such as the Mediterranean region, despite the presence of some determinants that hinder the Egyptian and Turkish sides lying in demarcating maritime borders, as well as the continental economic shelf between Turkey and Greece in addition to the interference of the two parties in the Libyan conflict and their alignment for the conflicting parties. Turkey's share was to support the Government of National Accord, represented by the government of Faiez al Sarraj, and the other supports the national army led by Caliph Haftar, in addition to the international and regional external support, and it had several supporting factors and others inhibiting this competition, which reflects the competition negatively at times on the Mediterranean region and Libya in particular, and at other times positively on the level of strength, ability and performance and therefore there will be stability and positive interaction, and this is what we see through research

Key words:- Turkish, Egyptian, Competition, Medium, Libya

المقدمة

تبرز منطقة البحر الأبيض المتوسط كم منطقة استراتيجية مهمة لذلك زاد الاهتمام بها بشكل كبير بعد نهاية الحرب الباردة , وما صاحبها من تطورات ومواجهات كثيرة . غير أن معظم الدراسات التي اهتمت بمنطقة البحر الأبيض المتوسط نجدها تركز على جانب من الجوانب التي تكون أما أمنية , أو تعاون اقتصادي , أو تبادل تجاري ... الخ , لكن نجد اليوم منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة تنافس بين البلدان التي تكون مطلية عليه , وأخرى لديها مصالح مشتركة فيه , وبذلك سوف يكون تقاطع في المصالح لاهم الفواعل الدولية , ويكون هذا التنافس ناتج عن كثرة الطموحات الدولية المتنافسة وجعلها تنحصر في بعض الأنشطة للدول المتنافسة في البحر الأبيض المتوسط , ومنها مصر وتركيا لما لديهم من ثقل في هذه المنطقة المهمة , وما يمتلكه الموقع من إمكانات طبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي , الذي يجعل من منطقة البحر الأبيض المتوسط ساحة مفتوحة للتنافس السياسي والاقتصادي وكذلك كافة الأهداف المرجوة من هذا التنافس . كل هذا جعل جوا مضطربا وغير مستقرا في المنطقة ككل , لذلك يسعى طرف الى تحقيق جملة من الأهداف الخاصة به , وهذه الأهداف قد تتناقض مع ما تريده الأطراف الأخرى المتواجدة في المنطقة وبالأخص المتنافسة منها , هذا التزامن فرض ضرورة التفكير في العلاقات التي تخص الدول المطلية على البحر الأبيض المتوسط ومنها مصر وتركيا , وفي العلاقات الأورو متوسطية ومصالحها وحدودها في ظل التحول والتطور الحاصل في المنطقة في مرحلة ما بعد الربيع العربي وما جرى فيه من أحداث وتغيرات إقليمية ودولية مما جعل من بعض التحركات المتسارعة التي تؤدي الى زعزعة الاستقرار في المنطقة وعدم الاستقرار يأتي لتنوع التهديدات وتطورها , والتي دعمت من خلال التطور التكنولوجي الحاصل في عصر العولمة , والذي أصبح يهدد كل الفواعل في المنطقة , إضافة الى تواجد القوى العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين في المنطقة مما يزيد في تعقيد المسألة لزيادة الفواعل الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال التطورات والمدرجات التي تكونها الفواعل الدولية في المنطقة وكيفية النظر الى مسألة التنافس الحاصل وكيفية التعامل معه , على الرغم من تواجد الكثير من التناقضات والاختلافات في المفاهيم والمدرجات للوصول الى حلول مقنعة وتجنب الخوض في الخلافات . على الرغم من كون مصر وتركيا من اهم الدول الإقليمية التي تسعى للولوج في منطقة البحر الأبيض المتوسط لأهمية هذا البحر وبنيتها الجيوبوليتيكية وما يملكه من ثروات آنية ومستقبلية مما يعزز التنافس الاستراتيجي الذي يساهم في الانقسامات الإقليمية , وبذلك نرى تغير في خاصية البحر والاستفادة

منه لتحقيق أغراض سياسية لزيادة انتشار الأجهزة الاستراتيجية الحديثة التي تواجه الخصوم المتنافسين, لكي يكون توازن في القوى التي تكون ضمن الدول المطلة على الساحل أو البعيدة عنه لما لها من دوافع واضحة ووجود مصالح تتسارع عليها يعتبر سوق رئيسي لعدة مصادر وأصبح النزاع البحري مكشوف بين القوى الكبرى لإظهار عزمها وتصميمها على مواجهة أي تطور وإمكانات يمكن استغلالها لأغراض الاستراتيجية لغاية السيطرة البحرية, لتوسيع رقعة النزاع واعتبار القوة البحرية قوة اقتصادية, فضلا عن النزاعات الموجودة في المنطقة مثل نزاع قبرص ونزاع الصحراء الغربية مما يجعل من واقع البحر الأبيض المتوسط في قلب اهتمام السياسات الدولية, وذلك يكون بتعزيز مكانتها على حساب بعضها مما يسبب في توظيف أهداف استراتيجية مهمة للدول المتنافسة فيما بينها مما يزيد في حدة التنافس, والسعي وراء الأهداف والمصالح في المنطقة وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذه الدراسة في معرفة وتوضيح التنافس التركي المصري في منطقة البحر الأبيض المتوسط, وكذلك معرفة مبادئ وأهداف وسياسات التي تسعى إليها تركيا من خلال موقعها الاستراتيجي وكذلك بالنسبة إلى مصر, ومعرفة عوامل المنافسة بين البلدين ومدى تأثير هذه الدول المتنافسة في العلاقة مع ليبيا وما يجري فيها من أحداث متسارعة ومدى التدخل التركي المصري في الأحداث الليبية ومستقبل هذه العلاقة من خلال هذه الدراسة.

أهمية البحث : Importance of research

ان موضوع التنافس في العلاقات يندرج ضمن ميدان النزاعات الدولية, والهدف من هذا العمل المتواضع هو معرفة عوامل وأسباب التنافس في منطقة المتوسط بعد عام 2011, وإبراز طبيعة التنافس بين مصر وتركيا في منطقة المتوسط

هدف البحث : Aims of research

تهدف هذه الرسالة الى تناول التنافس الدولي في منطقة المتوسط ومعرفة أسبابه والدوافع التي تؤدي الى هذا النزاع بين الأطراف المتنافسة وإبراز ما يوجد من إمكانيات طاقة واقتصاد يجعلها محل تنافس في منطقة المتوسط والتوصل الى الحلول والنتائج لهذه الأطراف المتنازعة.

إشكالية البحث : Problem of research

للوصول إلى الهدف من هذا البحث يجب طرح الإشكالية الرئيسية الأنية : ماهي الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى التنافس التركي – المصري في منطقة المتوسط ولأيضاح هذه الإشكالية يتوجب علينا طرح الأسئلة الفرعية الأنية :

1. ماهي أهمية منطقة المتوسط ؟
2. ماهي طبيعة التنافس التركي المصري في منطقة المتوسط بعد عام 2011؟
3. ماهي العوامل الثابتة والمتغيرة في العلاقات التنافسية لتركيا ومصر تجاه منطقة المتوسط ؟

فرضية البحث : Hypothesis of research

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن التنافس المصري – التركي في منطقة المتوسط أنعكس سلبا وإيجابا على ليبيا بعد عام 2011, فكلما زاد التنافس أنعكس بصورة سلبية على ليبيا, مما يؤثر على عدم الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط ويجعل من الأمن الوطني الليبي في تحدي وانقسام في القيادة والإدارة, وكلما كان التنافس إيجابيا ويرسم الحدود للدولتين في مستوى التنافس سينعكس على الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط ويدعم استقرار الأمن الوطني الليبي.

منهج البحث : Approach of research

اعتمد البحث على منهجين رئيسيين وهما المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي واستخدام هذه المناهج في حدود الدراسة المفاهيمية لمصطلح التنافس القائم بين دولتين .

هيكلية البحث : Structure of research

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور وهي :-

المحور الأول: السياق الاستراتيجي في منطقة المتوسط.

المحور الثاني : الاتجاهات المستقبلية للتنافس المصري التركي.

المحور الثالث : مستقبل ليبيا في ضوء المتغيرات الإقليمية .

المحور الأول :- السياق الاستراتيجي في منطقة المتوسط. Strategic context in the Mediterranean.

تعتبر منطقة المتوسط من أكثر المناطق الاستراتيجية المهمة في العالم ,وتبعا لأهميته الاستراتيجية والتاريخية والجغرافية ,تكثر وتتسارع الأحداث للنفوذ على محيطه بشتى الأشكال لما يحتضن من موارد طاقة بشكل واسع. ولا تأتي هذه الأهمية على الدول التي تكون مرتبطة بحدوده مباشرة مع البحر المتوسط فقط.

وإنما يكون موطن قدم مهم واستراتيجي للقوى العظمى أيضا من خلال تكثيف نفوذها وقواعدها العسكرية من خلال التدريب والمناورة ,الذي يجعل المنطقة ذات سباق التسلح العسكري لأجل السيطرة عليه لكثافة ما يملكه من امتيازات , إضافة لتعزيز مصالحها الاقتصادية وأمنها القومي ,لكي تلعب دورهم ضمن المعادلة السياسية : في المنطقة وهذا يعقد مشهد المنافسة بين أكثر القوى البحرية في منطقة المتوسط , التي تكون إقليما ودوليا خاضعة للتنافس , حيث يكون لبحر المتوسط موضع الحضارة , والتفاعل والتواصل بين الأمم والمجتمعات في القارات الثلاث(1), لأنه يقع غرب آسيا وشمال أفريقيا وجنوب أوروبا , لذلك لقب بالبحر المتوسط(2), وتبين أن البحر تقدر مساحته حوالي 2.5 مليون كم مربع وتمتد سواحله على امتداد 46 ألف كم (3), كما يحد 25 دولة*, بالإضافة لما تقدم احتوائه على أكثر من 3300 جزيرة(4).

ونظرا للأهمية الاستراتيجية للمتوسط أذ يعتبر منطقة للتواصل التجاري البحري العالمي ,معزز بالثروات الطبيعية ,كالنفط والغاز والفوسفات والحديد والثروات الطبيعية الذي شكل التنافس الذي قد يكون حذر وقلق ومخاوف الكثير من الدول , بعد اتساع رقعة الخلافات والتوترات بين القوى الرئيسية في المنطقة ومنها تركيا , التي تسعى لعمليات التنقيب في المنطقة لأجل السيطرة على ثروات البحر المتوسط ,ومن هذه الثروات البحرية التي يحتوي منها على مقدار 7.5% من الثروة البحرية الحيوانية العالمية وكذلك 18% من مخزون الثروة النباتية العالمية (5), وقد أشار من خلال تقرير هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية والشركات العاملة في التنقيب عن الغاز في المتوسط إلى منطقة شرق المتوسط تعتبر عائمة فوق بحيرة من الغاز, ويحدد مخزونها بمقدار 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي , و107 مليار برميل من احتياط النفط القابل للاستخراج(6), ما يجعلها تضم حوالي 47% من احتياطي النفط و41% من احتياطي الغاز في العالم(7).

وبما أن المتوسط يتمتع بحركة تنقل نشطة للمنتجات الطاقة , حيث تكون نسبته 24% من حمولة البضائع , ويعتبر مدخل ومعبّر رئيسي للسفن وحاملات المشتقات النفطية المتجهة إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية(8), الذي يعتبر الممر الأسرع والأسهل لحاملات النفط والغاز وكذلك نقل المسافرين (9) , تعتبر أهمية المتوسط الجيواستراتيجية مكان تنافس بين قوى الإقليمية والقوى الدولية الكبرى أمثال الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا للحصول على مميزاته ومحتوياته(10), وتأتي أهمية لدى الدول المتشاطئة عليه لسباقها على وضع أهداف تمكنها من الفوز بحصة من موارد الطاقة وكما يشير العالم الاستراتيجي البحري (الفريد ما هان)* في هذا السياق "ان الدول

صاحبة القوة البحرية الأعظم سيكون لها التأثير الأكبر" (11)، كما يؤكد على "العامل البحري أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة، ليس في حجم المساحة التي تشغلها بقدر ما هي في طول سواحلها وطبيعتها موانئها" (12)، يكون بذلك هدف دول المتوسط المتشاطئة والقوى المنتفجة تقوم بإظهار قوتها البحرية لأجل حماية مصالحها كافة والحفاظ على أمنها القومي، إضافة لذلك إرسال أكبر شركات التنقيب عن الطاقة في جميع مناطق المتوسط بحذر من حكم التفاعل السياسي بين الدول لكسب أكبر قدر ممكن من الطاقة، وبما أنه تتسابق الدول في هذا السياق على المضي في تقاسم مناطق الثروات المكتشفة في البحر أمثال تركيا، التي تستورد اليوم حوالي 60% من طلبها للطاقة، جاهدة لعدم إمكانية حرمانها من حصتها في الطاقة المستكشفة في المتوسط، لتوفير ما يلزم من حاجتها من الطاقة.

فضلا عن ما سبق يهدف الاتحاد الأوروبي كذلك إلى العمل على نقل الغاز الطبيعي لأوروبا مبتدأ من (إسرائيل) عبر اليونان لأجل تقليل من الاعتماد على الغاز الروسي من جانب، والعمل على توقف التوسع الروسي في المنطقة من جهة ثانية، وبذلك أصبحت العديد من دول المتوسط تراهن على القوة والنفوذ ضمن المحيط كأساس للحكم في المنطقة، مع وجود الاكتشافات المتوالية للعثور على الطاقة فيه، وهذا ضمن التدخل الدولي من خلال شركات التنقيب الكبرى العالمية (13)، وكما هو واضح من تراجع الدور الأمريكي بالتدرج في المنطقة كقوة عظمى مهيمنة متصارعة أخذت مساحة روسيا وتركيا وفرنسا وإيطاليا (إسرائيل). (14)، في الزمن الذي كثرت مظاهر الاصطفاف الإقليمي، حيث تصدر (إسرائيل)، تحالف إقليمي يشمل كل من مصر واليونان*، للوقوف ضد الوجود التركي العسكري في منطقة المتوسط لتقليل أو انتزاع المصالح التي تحصل عليها تركيا من كل المصالح الاقتصادية.

وكما تبين أن الولايات المتحدة تعمل جاهدة على تأمين قدراتها ومصالحها الحيوية في منطقة المتوسط بواسطة ومن خلال حلف الأطلسي، لذا تفرض نوع من الرقابة المستمرة على حوض البحر، وتكثف من قدراتها للمناورة والاستطلاع والهجوم في المناطق أو البلدان المحيطة به (15)، وكذلك الدور الروسي الذي تمكن من التواجد في المتوسط بصورة واضحة، لكي تكون ضمن معادلة النفوذ والتواجد القائم هناك من خلال التواجد العسكري على الأراضي السورية وأحكام سيطرتها على ميناء طرطوس واللاذقية من جانب بالإضافة إلى علاقتها المميزة مع العديد من دول متوسطة الجزائر وليبيا من جانب آخر (16).

وبذلك تطورت ونمت هوية منطقة المتوسط نتيجة لحالة التنافس الحاصل بين القوى الإقليمية والدولية، ومن الملاحظ أن التعاون المصري اليوناني القبرصي في عمل شراكات جيواستراتيجية جديدة في المنطقة تعمل على تبادل المشترك للمصالح بين البلدين مما يساند ويقوي العلاقات بينهم في كافة المجالات، كذلك التعاون في جميع المهام المتعلقة بالدفاع والأمن لذلك فإن التنافس في عدة مجالات منها البحث العلمي وكذلك التطور التكنولوجي واستعمال الخبراء والفنيين من مختلف دول العالم (17).

المحور الثاني: الاتجاهات المستقبلية للتنافس المصري- التركي. Future trends of Egyptian-Turkish competition.

لقد أدى التطور في العلاقات الدولية كثير من التغيير والتنوع في العلاقات يؤدي إلى تطور عدد من القضايا والمفاهيم ذات الصلة، لذلك أصبح التنوع والتغيير في دلالات المفهوم أمراً طبيعياً. وذلك يعود إلى الطبيعة التي تتكون منها نوع العلاقات الطبيعية والتي توصف بأنها تشكل علاقات متداخلة فيما بينها وتكون متشابكة وهذا ما يجعلها علاقات معقدة مما يؤدي إلى أنها تتصف بمفاهيم عديدة ضمن مفردات العلاقات الدولية لأنها تتسم بالديناميكية وذلك يعود لما تفرزه البيئة الدولية من تأثيرات (18).

هذه الأحداث لها تأثير مباشر أو غير مباشر على العلاقات بين البلدين على المستوى الإقليمي وبعد ما حدث الحراك الشعبي في الدول العربية لكل من تونس ثم بعدها جاءت مصر وكذلك ليبيا وما ترتب عليها من أثار وأحداث وجملة من التداعيات، التي كانت أكثرها صدارة تدمير القدرة الاقتصادية في أغلب الدول التي كان فيها هذا الحراك الشعبي، إضافة إلى ذلك بروز قوى جديدة للحكم في الدول المنتفضة، وعندما تحركت وبدأت المسيرات في مصر والتي كانت سلمية في 25

كانون الثاني، والتي انتجت منها تنحي الرئيس (حسني مبارك)، وبعدها كانت الانتخابات البرلمانية التي كانت من نصيب جماعة الإخوان المسلمين بالفوز بالانتخابات من عام 2011، وبذلك تم فوز أحد أفراد أعضائها الدكتور (محمد مرسي) ضمن الانتخابات الرئاسية التي أجريت من عام 2012، ثم جاءت الأحداث بالتسارع، مما أدى إلى ظهور مسيرات حاشدة في فترة 30 طالب برحيل (محمد مرسي)، لذلك قامت المؤسسة العسكرية المصرية للقيام بأسقاط حكم مرسي. (19)

كل هذه الأحداث والمشاكل وكذلك التغيرات التي أجريت وحدثت وكونت نوع من التجاذب وكذلك التنافر بين الدولتين المصرية والتركية، وهذا يكون ضمن مستويات أهمها الدولي وكذلك الإقليمي، إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة ذات قوة عظمى منفردة، وهي القوة الوحيدة في المنطقة الأمر الذي أدى إلى حدوث التداعيات كثيرة لها شأن في تأثير العلاقات بين الدول، وعلى الخصوص ما بين مصر وتركيا وذلك لأنها ضمن التحولات الإقليمية وكذلك الدولية والتي أثرت على نوع العلاقة بينهم، والتي كانت العلاقة بين مصر وتركيا التي تمثل حقيقة العلاقة والترابط والتداخل على المستوى الداخلي والإقليمي وكذلك الدولي، هذا يدل على أن العلاقة بين الدولتين لم تحكم ضمن مستوى واحد أو دافع واحد لهذه العلاقة وإنما تربطهم دوافع عدة ضمن متغيرات التي تجري في الساحة الدولية على المستوى المحلي والإقليمي وكذلك الدولي. وبما أن الدولتان يقعان في ضمن دائرة الحضارة الإسلامية، على الرغم من أن العلاقة بينهم هي علاقة متبادلة ما بين دولة عربية هي مصر، والتي لها وزنها وثقلها في النظام العربي والإقليمي الذي ظل يعاني من أزمات عديدة ولا يزال يعاني منها في ظل كافة التحولات الإقليمية التي أصبحت تهدد النظام في الدولة نفسها، وتقبله دولة تكون غير عربية ألا وهي تركيا، وأن سلمنا بوجود خلافات ومشاكل عالقة بين الطرفين، يحتم على الطرفين ضرورة العمل على بلورة استراتيجية احتواء الأزمة والتي تكون متكاملة لتسوية المشكلات العالقة، وتجاوز عما كان في الماضي وما له من حساسية الموقف، لكي يتمكن من تحقيق المصالح والأهداف المشتركة، وبما أن العرب قد اخفقوا في صياغة أي نوع من الاستراتيجية التي تكون متكاملة لتكون ضمن التعامل الذي فيما بينهم، ويمكن فهم علاقة مصر مع تركيا وذلك من خلال فهمها وتحليلها من خلال علاقاتها وسياستها التي تكون تجاه العالم بصفة عامة وهذا ما يسمى نظرية الدور، والذي برز من كون طبيعة العلاقات (20) المصرية التركية وذلك بعد ما وصل حزب العدالة والتنمية إلى تسلم السلطة عام 2002، والذي كان من سماته الانفتاح على العالم العربي (21)، على الرغم من أن تركيا ومصر اتسمت علاقة بين البلدين على كافة الجوانب بالمتذبذبة ولأجل كونهم ليس لديهم حدود برية مشتركة، ولا يوجد تهديد مباشر فيما بينهم على الرغم من سحب السفراء لكلا البلدين هذا التوتر في العلاقات بين البلدين تتعلق بالرؤى الإقليمية حول شرق المتوسط وليبيا التي تحولت إلى سبب في النزاع في البلدين من خلال ما يدعم كل طرف على حده من ينظر بشريعته واستحقاقه من حيث المصادر والأهداف، على الرغم من أن مصر لم تكتسب أي فائدة حقيقية من وجودها ضمن التكتلات التي تكون مناهضة لتركيا في الأزمة الليبية وكذلك شرق المتوسط، وكما نعلم أن تركيا تعتبر مركز وجسر لالتقاء ما بين كل من الحضارة الإسلامية بالحضارة المسيحية الغربية، وذلك يأتي من منطلق يدعو إلى الاعتدال والعلمانية في مجتمع إسلامي الذي يكون مجتمع غير مستقر بسبب صعود الأصولية من جانب ومن جانب آخر تعتبر تركيا هي نتاج من الحضارة الغربية بكلا وجهيها اللبرالي السياسي –والليبرالي الاقتصادي وبذلك تتجه تركيا للسعي للدخول في الاتحاد الأوروبي إذ تعتبر نفسها من النماذج التي يقتدى بها للتنمية وكذلك الاستقرار في الشرق الأوسط الجديد “حين أصبحت تعبر عن هوية اقتصادية جديدة” (22)، وبذلك يكون تحقيق مقولة الرئيس التركي الأسبق (تورجوت أوزال) أن تركيا تكون مستعدة بكل طاقاتها لتنفيذ كل المشروعات التي تعيد بناء ما يمكن بنائه وذلك لبناء المنطقة اقتصاديا، لكافة المشاريع بما فيها مشروعات الموارد المائية ومنها طريق مد وإيصال مياه الأنهار التركية (أنابيب السلام) التي تمتد للجزيرة العربية في خطوط تكون أنابيب تسير جنباً إلى جنب مع أنابيب التي تكون للغاز والنفط مع ذلك أن العلاقات العربية التركية تكون متذبذبة بين الحين والآخر تعلقو من ثم تهبط تارة أخرى في سلم إلى يكون للتعاون وكذلك الصراع وهذا وفق الخيارات المطروحة لتركيا التي تشترك بثقلها مع العرب، وذلك لعدة اتجاهات أساسية التي تكون في السياسة التركية التي كانت وما زالت ضمن محور العمل السياسي الخارجي وهي لتركيا التي يقودها

الكماليون الجدد*، والتحالف الأمريكي و(الإسرائيلي) ويكون ذلك ضمن الموقع الاستراتيجي الذي يكون المجاور للعرب ما له أو عليه ضمن (أسلمة) المجتمع التركي الذي يكون خليط من المجتمع، لبلورة المصالح الاقتصادية وكذلك الثقافية ضمن العالمين العربي والإسلامي، وكذلك الدور التركي الإقليمي الذي يكون في العالم التركي أو الرابطة العالمية التركية، ويمكن من خلال ذلك بوصف الموقف التركي بالتردد في الحسم وهذا التردد بين خيارين كبيرين هو الشرقي والغربي؛ وحيال ذلك الأمر يتحدد مسار العلاقات العربية التركية، ولكون تركيا تتكون من مجمع مسلم في أغلبه، الذي شكل ذلك وعقبة وعثرة من دخول تركيا الاتحاد الأوروبي، أما بقية الأعداء الأخرى لم تكن هي السبب الرئيسي لعدم دخولها الاتحاد، مما طرأ على المنطقة من إحداث ومنطقة الشرق الأوسط من تغيرات مما يجعل من تركيا جسر نحو الشرق وجسر تربط مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يجعل من تركي جني ثمار سنوات مضت من الغربية والعلمانية والليبرالية في مجمع يكون إسلامي. (23)

وبذلك تسعى تركيا لتحقيق أهداف استراتيجية مهمة ضمن موقعها الجيوستراتيجي، وكذلك العمل على تأمين حصانتها ضمن موقعها وامتدادها من البحر الأسود شمالاً، حتى تبلغ إلى المناطق العربية جنوباً في سوريا والعراق لغرض السيطرة على المناطق الجبلية من البحر الأبيض المتوسط حتى الوصول إلى جبال كردستان في الشرق، والعمل على القيام بالسيطرة التامة على أغلب المضائق الواقعة في البوسفور والدرنديل، وذلك لإدارة المصالح الاستراتيجية السياسية، واهل الأهمية موقع تركيا الجيوستراتيجي الذي تتمتع به بتوسط أوروبا وآسيا والقوقاز، الذي جعلها أكثر استحواداً على دور كبير ورئيسي لنقل موارد الطاقة، وذلك قبل الاكتشافات التي تكون حديثة للثروات الموجودة في سوريا، وليبيا وكذلك المتوسط، بالإضافة إلى كون تركيا بلد استهلاكي للغاز الطبيعي بشكل كبير، ولذلك سعياً في سوق الطاقة إلى العمل على رفع إنتاجها الكهربائي، وبما أن تركيا تعتبر ذات حدود مشتركة لدولتين كبيرتين بالخليج هما إيران والعراق، لذلك تعطي اهتمام كبير لكثير من الترتيبات الأمنية بالمنطقة، على الرغم من التغيرات التي تطرأ في نمط الروابط الاقتصادية وكذلك الأمنية الخليجية والتركية ولذلك جعل من الأمن الخليجي يتطلب القيام بأشراك الدول الأخرى كل من تركيا وسوريا وإيران ومصر وذلك باعتمادها تكون قوى إقليمية ذات تأثير كبير في المنطقة (24).

على الرغم من سعي تركيا لكي تحتفظ بالدور دولة الممر، وكذلك النقل والاستفادة من المشاريع المستقبلية المنفذة، من خلال التنافس على ثروات المتوسط وترسيم الحدود البحرية التي كانت اثر في الخلافات مع القاهرة. مما يحدد رؤية استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية التركية من خلال استغلال موقعها الجيوبولوتيكي بين آسيا وأوروبا، وذلك لتحقيق المصالح التركية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري (25)، لذلك تعد المواجهة التركية في المنطقة يحتم عليها واقع جديد ويلغي العلاقات التي تكون متغيرة مع باقي الدول من خلال ترسيم الحدود وغيرها وذلك تبعاً للمصالح الاقتصادية ولاسيما على مستوى استيراد النفط والغاز الطبيعي مع باقي الدول لذلك يحتم عليها تحسين علاقاتها مع باقي الدول (26)، مما يعطي لأنقرة دور كبير ومختلف بمثابة قوى اقتصادية وسياسية صاعدة في المنطقة والعالم هذا الدور التركي أن يتوسع في المنطقة، لأنه سوف يكون على حسابها في ضمن المنطقة واعدة اقتصادياً، والتي تكون عبارة عن بوابة إلى الدول القارة الأخرى (27). وهذا الدور والتنافس ضمن اكتشافات الغاز الطبيعي وكذلك عملية ترسيم الحدود البحرية للبلاد المطلة على المتوسط، ومنذ عام 2011 الذي أعلنت فيه قبرص اليونانية على اكتشاف حقل للغاز افرد ديت وذلك كان مقابل ساحلها الجنوبي كذلك في عام 2015، أعلنت مصر إلى القبرصية اليونانية أول من ذهب وتسارع في عقد اتفاقيات مع جوارها وذلك للقيام بترسيم حدودها البحرية ضمن منطقتها الاقتصادية في البحر، على ضن منها افتراض منها تمثل الجزيرة بكاملها وبذلك تكون متجاهلة حقوق قبرص التركية. وبذلك عقدت قبرص اتفاقية للعمل على ترسيم الحدود البحرية مع مصر في عام 2003، وكذلك مع لبنان في عام 2007، وكذلك مع (إسرائيل) في عام 2011، وبذلك قامت تركيا برفض ادعاء نيقوسيا بتمثيل الجزيرة، والعمل على تأكيد عزمها القيام بحماية حقوق شمال قبرص التركية. كما أكدت عليها تركيا، وذلك لتنسيق موقفها في البحر وموقفها في بحر إيجة، وتم رفضها الاعتراف للجزر اليونانية في منطقة المتوسط. اكتشاف حقلاً ضخماً للغاز وذلك مقابل ساحلها

على المتوسط، وكانت حكومة نيقوسيا (28)

المحور الثالث : مستقبل ليبيا في ضوء المتغيرات الإقليمية .The future of Libya in light of regional changes.

لاشك ان الحديث عن مستقبل الأزمة الليبية على الأغلب وفي ظل هذه الأحداث والصراعات كذلك تباين المصالح أصبح امراً معقداً ضمن التداخل الحاصل في المسارين السياسي والعسكري في الأزمة الليبية، وهذا الذي تثبته التطورات التي تحدث في المنطقة، لان العلاقة بين المسارين تكون اقرب الى العلاقة بين الفعل ورد الفعل، وتكون تأتي النتائج على احد المسارين، وبذلك يكون من اللافت انه كلما كان الوقت الفاصل بين هذه التطورات التي ضمن المسارين، ذلك يكون التأثير أعمق واكثر وضوح، وبذلك تكون الأطراف المنخرطة في ضمن هذا المجال وفي الأخص الملف الليبي التي بدأت تدرك هذه الألية أو المنهج الذي يكون مميز للعلاقة بين الميداني وكذلك السياسي، ويكون ما يفسر ذلك من أحداث وتصاعد في النشاط الدبلوماسي ضمن المساعي الحثيئة التي ازدادت وتجرى مؤخراً وذلك لاحتواء تداعيات التحول الميداني وهو الذي ينجم عن التدخل العسكري التركي، الذي بدأ مما يزيد من تعقيد في المشهد الليبي بالإضافة الى تعدد الأطراف الإقليمية (29)، وكذلك الدولية التي تكون متداخلة في الأزمة والتي تتعارض مصالحها بشكل كبير جداً وبشكل يجعل أي حديث يكون عن تسوية تكون محتملة يكون امراً في غاية الصعوبة، وكذلك الحال بالنسبة الى الحسم العسكري، والجدير بالذكر ان التغيرات في مواقف هذه الأطراف يكون بين فترة وأخرى، والذي لاشك فيه ان كل من روسيا وتركيا يعتبران فاعلين رئيسيين وشريكين أساسيين في ضمن مجريات الأزمة وأدائها، سواء كان ذلك على المستوى الميداني أو السياسي (30)، ولكن يبقى الصراع المحتدم على الأرض هو الأهم، كما ان أي توافق بينهما لا يحظى بقبول الأطراف الأخرى العربية والأوروبية التي لا تريد مساراً آخر في ليبيا يكون خاضع ضمن هيمنة تركيا وروسيا فقط .

لان الدولة المهيمنة تكون لديها القدرة والإمكانية على التمكن من إرغام الأطراف الأخرى على تقديم جملة من التنازلات الدبلوماسية وكذلك الاقتصادية التي تساعد على الأغلب في تحقيق وضمان مكانتها وتفوقها، وان كان احد مستلزمات التمكن من الهيمنة هو ضبط سلوك الدول الكبرى وذلك لضمان ان لا يتحول في مسار تحالف ضدها، لكي يقوم الطرف المهيمن من التمكن من ممارسة نفوذه وتكون هذه مرحلة انتقالية هي لتأمين الهيمنة (31)، والمصالح التي تهدف إليها وتأتي هذه الأحداث من سوء وفساد الأنظمة السياسية الحاكمة مما يسبب تمادياً في الحكم والطغيان، حيث كانت الثورة الليبية التي قامت للتغيير الواقع المتريدي السياسي وكذلك الاقتصادي والاجتماعي، التي شهدتها الدولة الليبية على ما يزيد من فترة أربعة عقود وهي الفترة التي حكم فيها نظام العقيد القذافي، الفترة التي كانت لها رواسب مبررة في المجتمع الليبي، مما دفع لتصحيح الوضع الحالي، وبعد سيطرة الثوار على اغلب المناطق في طرابلس وبذلك تم انتقال المجلس الانتقالي الى طرابلس تم السيطرة بذلك قل نفوذ حكم الرئيس (معمر القذافي) وذلك في العشريون من شهر العاشر من عام 2011، وذلك بعد ستة اشهر من وقت اندلاع الثورة قد اعلن (محمد شمام)*، بتصريح له عن مقتل الرئيس (معمر القذافي) في مدينة سرت الليبية. وبذلك قد اعلن (خليفة حفتر) الذي يعتبر قائد قوات المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا ان نظام حكم (القذافي) قد انتهى بمقتله (32).

وبذلك أصبحت ليبيا منقسمة على ذاتها بشكل واسع، وقد تعددت الانقسامات، بتعدد وتعاضم حجم التحالفات الداخلية، وكذلك أيضاً حجم الأطماع والتدخلات الخارجية، هذا مما جعل من الصعب وضع تصور للوضع السياسي والأزمة الاقتصادية، أو قراءة تصور لما يحدث في المستقبل القريب، لما تحتويه من تعقيد على المستويين المحلي وكذلك الإقليمي الذي مازال يعاني من تعدد المشكلات وفوضى الاضطرابات السياسية، وبذلك اشتدت الأزمة الليبية خلال هذه السنوات واشتد اثرها على جوانب الحياة في أوساط ليبيا كافة، فالجانب الأمني الذي اعتبر أكثر خطورة، في ظل انتشار التشكيلات المسلحة التي لم تعرف التبعية لها والتي كانت تحت مسميات عديدة، وكذلك توقف وغياب أجهزة الجيش والشرطة، جعل من الوضع الأمني أكثر ترددي وخطورة، كونه جهاز مرقع تم تشكيله من أفراد مدنيين تم تجنيدهم بأي طريقة كانت، وقسم آخر من بقايا جيش النظام السابق الذي خلال فترة من الفترات نجا أفراد من الهلاك واصبح

لهم شأن ويشكلون بؤر لصراعات جديدة التي كانت تشكل عقبة رئيسية دون استمرار الثورة في طريقها نحو أهدافها المرجوة (33)، والتي كانت تمثل طموح الشعب في الحرية والعدالة وكذلك الأمن وتمكن الدولة من إرساء قواعد الدولة والقانون وكذلك المؤسسات وكان ذلك السبب في عكس مسار الثورة وتحولها الى حرب أهلية تمكنت من سحق الهدف الأساسي والمهم للثورة (34)، هذا من جانب أما الجانب السياسي في ليبيا اقتضت الظروف والأحداث الى وجود حكومتين وبرلمانين، حكومة تكون في الشرق الليبي وكذلك وجود حكومة في الغرب الليبي، تكون لكل منهما تشكيلات مسلحة خاصة به وتابعة إليه.

أما الجانب الاقتصادي الذي كان فيه انهيار كامل لدعائم للبنية الاقتصادية، الإنتاجية والتسويقية بالإضافة الى انتاج النفط الذي يكون اعتماد الدولة الليبية بشكل كامل على إيراداته في تسيير أمور الدولة والموازنة والأنفاق، مما شكل الجانب الاقتصادي بوجود أزمة سيولة نقدية تكون خانقة وغلاء في الأسعار، حتى أصبحت قيمة الدينار الليبي سبعة واحيانا تسعة دنانير للدولار، وبذلك كان اشتداد الأزمة الليبية وانخفاض الأوضاع وترديها من الجوانب الأمنية والسياسية وكذلك الاقتصادية لم يكتفي بالتأثير في الحدود الليبية فقط وإنما أصبح امتداده ليصل دول الجوار منها (تونس ومصر)، وان العلاقة ما بين ليبيا وهاتين الدولتين الجارتين هي علاقة تاريخية جيدة وعميقة، سياسيا واقتصاديا وامنيا واجتماعيا، حيث يكون من الطبيعي عليهما من الأزمة الليبية تداعيات كبيرة، وتأثير بالثورات العربية المجاورة وتشابهت مع الثورات التي سبقتها الواحد الأمريكي (35)، مما زاد في أسعار السلع التموينية وكذلك الأدوية والمستلزمات الأخرى.

لكن تميزت الثورة الليبية عن غيرها من خلال اختلاف مسارها حيث تحولت الى مسار يكون مختلف عن غيرها من حيث إنها تحولت من المسار السلمي الى المسار المسلح، مما تسبب بسرعة انهيار القوات الأمنية في اغلب المناطق التي قد سيطر عليها الثوار مما أدى ذلك الى استيلاء الثوار المنتفضين على مخازن الأسلحة في المعسكرات الحكومية التي سقطت بيد الثوار مما أدى الى حدوث انفلات امني مما تسبب بقتل وجرح العديد من الحراك الشعبي والثوار، على الرغم من تجسد البعد القبلي في ليبيا لان المجتمع الليبي يقوم على أساس قبلي مما يعرف ان الانتماء الى القبيلة يعلو على الانتماء الى الدولة، وبذلك المجتمع القبلي تطفى فيه العادات والتقاليد القبلية، وبما ان أصبح وجود قتلى وجرحى على يد القوات الأمنية الحكومية، أصبح هناك ثار بين الحكومة والقبائل المنتفضة، وطبيعة الحال تمتلك القبائل الليبية السلاح بذلك أصبح دورها دور تعبوي لأبنائها وللجماهير مما زاد من إمكانية عدد الثوار المنتفضين (36)، ولذلك زاد عدد الثوار وتحول المسار الثورة من سلمية الى حرب دامية مما كان لها تداعيات سلبية على الشعب وما جرى عليها من أحداث دامية ومجازر دموية كانت قاسية للغاية، حيث كان تدخل القوى الدولية له اثر كبير في حماية أرواح الكثير من المدنيين، لذلك كان ذلك من النقيض كما كان متوقع من الثورة من أهداف بعد سقوط النظام، والتي تمثل طموح الشعب في الحرية وتعم العدالة والأمن والمساواة في البلاد، لان اهم أسباب اندلاع وبدء الثورات هو عدم المساواة وكذلك عدم الرضى عن الوضع القائم لكل دولة وهذا ما قد أشار إليه أرسطو في كتابه السياسة، وهذا ما يسبب اندلاع الثورات وبذلك أصبحت ليبيا عبارة عن غابة مليئة بالسلاح، والفوضى التي بين الثوار الذين لهم رغبة في التغيير للأفضل، وبين اللصوص والمتطرفين وكذلك المجرمين والمرتزقة، الذين لا يرغبون بتحول ليبيا الى دولة ديمقراطية، وان هذه الفوضى تمنع إنجاح الديمقراطية وكذلك بناء مؤسسات الدولة، وأصبحت محط لكبار مهربي النفط والعصابات المسلحة والإرهابيين وتجار المخدرات، وبذلك تكون السلطة في ليبيا في الوضع الحالي هشة وعاجزة تماما في السيطرة على الوضع الأمني في البلاد، وعاجزة عن السيطرة على الميليشيات المسلحة وانتشار الصراعات القبلية والايديولوجية في البلاد، وبذلك أصبحت الأزمة الدستورية في ليبيا التي تكون قائمة على أبعاد الصراع الذي يكون بين المكونات السياسية الموجودة في البلاد، وتسببت التعديلات الدستورية الى أرباك المسار الانتقالي، والسبب في ذلك لوجود أكثر من عامل يكون يتمثل في تشتت نتائج الانتخابات التشريعية للمؤتمر الوطني، بذلك لم يتمكن أي تيار سياسي أو أي حزب مشارك من الحصول على الأغلبية المطلقة، هذا ما عمق الخلافات مع العديد من الكيانات السياسية، مما أدى الى ظهور

مبادرات كثيرة ومقترحات لأجل الدخول في فترة انتقالية، هذه الأوضاع ساهمت في اندلاع صراعات مسلحة كبير للغالية بين الأطراف التي كان لها الدور في الثورة وقيامها، حيث اندلعت حرب داخلية يقودها اللواء المتقاعد (خليفة حفتر) ضد الثوار في بنغازي وطرابلس.

حيث برزت عناوين مسلحة جديدة في ليبيا بما يسمى (فجر ليبيا) من قوات عسكرية وثوار والدروع والإسلاميين وكذلك الجيش الوطني الليبي بقيادة (خليفة حفتر) الذي يتمركز في الشرق الليبي، وجماعة الزنتان وقسم من القبائل أمثال (ورشفاته والرجبيان)، وبعد ذلك تلاشى تحالف فجر ليبيا ظهرت في غرب ليبيا أيضا جماعات مسلحة ومليشيات بمسميات جديدة منها والتي كانت أعدادها صغيرة في البداية ثم اتسعت وتنامت أعدادها التي ضمن المجموعات الجهادية والايديولوجية (37)، والتي كانت بعدة مسميات والتي منها الأمن المركزي، وجهاز مكافحة الجريمة والحرس الوطني الذي أعلن ولائه للمجلس الوطني في طرابلس، على الرغم من وجود قوات تعتبر نفسها حرس المنشآت النفطية والتي تعرف باسم قوات برقة، والتي تكون عبارة عن مجموعة من تحالفات بين القبائل في شرق ليبيا التي تدعو إلى الفدرالية والتي تسعى وتطالب بحكم ذاتي في المنطقة التي أعلنت ولائها لحكومة الوفاق منذ أن دخلت طرابلس، والتي كانت معادية إلى مليشيات فجر ليبيا، وداعمة إلى حكومة الوفاق الوطني، وقد كانت هناك محاولات لتوحيد القوى العسكرية في الشرق والغرب وتكوين قيادة موحدة عسكرية، على الرغم من وجود تنظيم (داعش) في المنطقة ألا أنها فشلت جميع المحاولات التوحيد لكي تتولى خطط لمحاربة تنظيم (داعش)، هذا الخلاف أدى إلى عرقلة رفع حظر السلاح الذي يفترض أن يرفع من جانب مجلس الأمن وذلك لتزويد القوات الليبية بما تحتاجه من سلاح يمكنها من محاربة الإرهاب (38).

على الرغم من امتلاك ليبيا ثروة ضخمة من النفط والكم الهائل من الخزائن النفطية وكذلك الثروات في البلاد مما يمكنها أن تنقل البلاد إلى تحقيق سلام واستقرار في البلاد، مع واقع الحياة السيئة الذي يعاني منه الشعب، الذي لا يختلف عن غيره في الدول الفقيرة، والواضح منه ارتفاع نسبة البطالة في البلاد، لكن ما حدث عكس ذلك بسبب الانقسامات والخلافات الداخلية والصراع على السلطة التي أدت إلى تردي الوضع في البلاد، بدل من النهوض بإعادة أعمار بلادهم وكانت هذه الأحداث مدعومة من الغرب، لإدارة الصراعات الداخلية لتحقيق أهداف ومطامع التي أدت إلى تردي الأوضاع وبشكل واسع وسيئ مما كان من ضمن تدخلات حلف الناتو في ليبيا بعد إعطاء جامعة الدول العربية ببعض من زعاماتها الصلاحية لحلف الناتو* إلى التدخل في الوضع الليبي، وعلى الرغم من تردي الأوضاع ومرور السنوات ولم يتغير الوضع الداخلي في ليبيا مما اشتد التنافس بين الأطراف والجهات الخارجية إلى التدخل سياسياً في ليبيا، الأمر الذي قاد الصراع الذي هو في ليبيا إلى حرب بالوكالة، وتم ذلك من خلال دعم المتمردين من قبل حلف الشمال الأطلسي، هذا ما أضاف إلى عدم الاستقرار الليبي وأضاف العنف السياسي الذي أدى إلى الانهيار في الاقتصاد وكذلك انتاج النفط، مما زاد في الهجرة الغير شرعية الذي جعل ليبيا ممراً للتجارة الغير شرعية التي تستغل الهاربين من الحروب في أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا، مما دفع الاتحاد الأوروبي للقيام بالعديد من العمليات البحرية بجانب السواحل الليبية وذلك لأجل الحد من ذلك، وكانت المطامع الخارجية في ليبيا مستمرة حيث افتعلت الجهات الخارجية حماية ليبيا من المطامع والمصالح الإقليمية المتنافسة مما يمكنها في التدخل في أغلب الشؤون الداخلية الليبية، مما دفع بحلف الناتو إلى ضرورة إرسال بعثة من الحلف تعمل على قيامها بدعم المؤسسات المحلية في ليبيا وكذلك تدريب قوات الأمن سعياً منها في الاستقرار في ليبيا (39).

أن كل ما يحدث من أوضاع داخلية في ليبيا وأجراء تغييرات من خلال هذه الأوضاع ذلك حتما سيحدث تداعيات على دول الجوار الليبي، على الرغم من أن ليبيا التي تعتبر نشطة إقليمياً، وقد كانت لها عديد من الإيجابيات وكذلك العديد من السلبيات مع دول الجوار الذي كان حتى في عهد الرئيس (معمر القذافي) واستمرت هذه التداعيات من قبل الثورة الليبية وخصوصاً على مصر، منها تجارة وتهريب الأسلحة التي أصبحت نوع شائع في ليبيا، حيث قامت السلطات المصرية إلى ضبط عدد من الأسلحة وألقاء القبض على أسلحة مهربة تكون خفيفة ومتوسطة على الحدود مع الشرط الليبي، مما يشكل ذلك مصدر قلق إلى مصر وخصوصاً بعد أن تم رفع الحظر الدولي على استيراد الأسلحة

الذي كان مفروض على ليبيا، وإعادة تفعيل العقود المبرمة سابقا، وقد كان من سلبيات الثورة الليبية التي أفرزت ضعف للدولة (40)، وانعدام لمؤسسات الأمن، مما جعل من السلاح ان يكون متاح للجميع، وكذلك من سلبياتها ان سمحت بالتدخلات الدولية، هذا ما يجعلها بيئة تكون خصبة الى تنامي تنظيم القاعدة الذي اصبح هذا التنظيم يسعى لإيجاد بيئة تساعده وتكفل له البقاء، الذي يتخذ من الدولة التي تكون ضعيفة وفاشلة مقرا لها وكما حدث ذلك في العراق، واليمن؛ لذلك تعمل مصر جاهدة على حماية وحدة ليبيا، وكذلك العمل على دعم التسوية السياسية في ليبيا مما يعزز ويساهم في بناء جيش ليبي يكون قوي، وذلك لان أي تقسيم يكون سوف يؤثر على الأمن القومي العربي بأكمله، ولا يؤثر على دول الجوار فحسب، عند ذلك توجهت مصر الى قيامها بدعم الحل العربي الموحد في ليبيا وعدم اللجوء الى أي تدخل يكون اجني، مما جعل ذلك من أولويات القضايا الرئيسية ضمن السياسة الخارجية لمصر، هذا يدل على إمكانية مدى ارتباط الاستقرار الداخلي في ليبيا وضبط الأوضاع على استقرار وضبط علاقتها الخارجية مع دول الجوار وعلى الخصوص مصر، على ان يكون ضمن مستوى تطور العلاقات في ظل المصالح والأهداف المشتركة والتي تكون متبادلة لكلا الطرفين، ألا ان ملف السياسيين الليبيين الذين قد لجأ العديد منهم الى مصر بعد إحداث الثورة الليبية وتمكنا من الاستقرار فيها، كان لهم الدور البارز في تعزيز وعدم صفاء العلاقات بين البلدين، وقد بدا ذلك واضح في رفض السياسيين الليبيين الى التدخل المصري في الشؤون الليبية وخصوصا الداخلية منها وبشكل مباشر أو غير مباشر، إضافة الى الدعم الواضح من قبل مصر الى جهة تكون مضادة للثورة الليبية، بالإضافة الى تولي (عبد الفتاح السيسي) رئاسة الجمهورية والذي بادرا الى العمل على أقصاء التيار الإسلامي السياسي، هذا ما ترتب عليه من غضب شديد واستياء شعريه تيار الإسلام السياسي الموجود في ليبيا من جراء هذه المواقف التي اتخذت، مما جعل من العديد من التيارات والمنظمات وكذلك الأحزاب السياسية الليبية الى أكراه ومعاداة الحكومة المصرية الحالية، مما أدى تدخل القاهرة في ليبيا سياسيا وعسكريا على الأرض وذلك كان من خلال دعم المستمر لقوات (اللواء حفتر)، الذي أكدته اللواء نفسه حيث قال انه لولا الدعم المصري المقدم لما تمكنا من تنفيذ ضربات جوية شديدة على بنغازي وكذلك طرابلس وغيرها (41). هذا يعني ان التبعات الحاصلة من الانفلات الأمني وكثرة الاضطرابات الحاصلة في الداخل الليبي لا تبقى محصورة في الداخل فقط وإنما لها انعكاسات على المستوى الإقليمي والدولي، مع تواجد الجماعات الإرهابية والانفلات الأمني وكثرة انتشار السلاح وكذلك سيطرة بعض الفصائل المسلحة على الإبار النفطية التي تؤدي الى الأضرار بأمن الطاقة كذلك الأخلال بالسوق الاقتصادي، وقد تتباين المواقف الإقليمية التي تدار من خلال الأزمة الليبية.

الخلاصة : Conclusion

إن المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية في الدول جراء الأحداث المستقبلية وما تتبناه من إحداث ومتغيرات واضحة في البيئة الاستراتيجية العالمية وتغيير موازين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، وما جرى فيها من إحداث ومتغيرات وتأثيرات من خلال ثورات الربيع العربي وما تضمنته من إحداث أثرت في تعامل الدول بعضها ببعض فضلا عن وجود تنافس إقليمي حاد يشمل الثروات التي تكون أحد العوامل لعدم الاستقرار في المنطقة التي يكون التنافس عليها والتي كانت منطقة المتوسط التي يتنافس عليها الدول المطلة عليه ومنها مصر - وتركيا حيث يسعى كل طرف من الأطراف الى ترويج لأنموذجه السياسي على الرغم من البعد بينهم وعدم اتصالهم بحدود مشتركة، لكن تبركل دولة إلى أن يكون لها دور بارز في الشرق الأوسط، لما تملكه من موقع جيواستراتيجي مميز، على الرغم من العلاقة بين الطرفين علاقة جيدة ضمن روابط تاريخية وحضارية لكن تسارع الأحداث والمتغيرات مما يعكس صفة هذه العلاقة بين البلدين، والتغيرات التي حصلت من حراك شعبي في 2011/01/25، وحتى سقوط الرئيس (حسني مبارك) من الحكم الى حين وصول الرئيس (محمد مرسي) الى سدة الحكم، هذه الأحداث تخلخلها تحسن في العلاقات، واصبح تقارب بين الطرفين، كون (مرسي) عضوا في تنظيم الإخوان المسلمين، وتركيا تعد نفسها المثل والأنموذج للنظام العربي الإسلامي، ودعمها للتنظيم، لذلك كانت العلاقة فوق التصور، ثم حدث الانقلاب والإطاحة بحكم مرسي عقب الثورات والمظاهرات التي

حدثت في 2013/6/30، واستلام سدة الحكم من قبل الرئيس (عبد الفتاح السيسي) الذي يكون اشد العداء للتنظيم الإخوان المسلمين، أذ يعتبرهم خارجين عن القانون وبذلك صرح (أروغان) ان هذا الحكم غير شرعي وعدوه انقلاب على السلطة، واشتد العداء بين الطرفين، مما زاد في الأمر حدة الخلاف، هو ترسيم الحدود البحرية التي تكون بين مصر، وقبرص، واليونان، والتي عارضت على ذلك تركيا وانها لا تسمح بذلك ولا تسمح بالتنقيب عن الغاز في هذه المنطقة التي تعتبرها ضمن الجرف القاري التركي، مما زاد في شدة الخلافات بين البلدين، وما يمكن استثماره من خلال المتوسط جراء التنقيب. بالإضافة الى تأثر البلدين بالوضع الداخلي الليبي مما زاد في سوء العلاقات حيث أصبح كل طرف من الأطراف يكون داعم لطرف الصراع الداخلي الليبي مما جعل الخلاف المتراكم بين مصر وتركيا يؤثر على توتر العلاقات الداخلية في ليبيا حيث كانت مصر الداعم الأكبر مع غيرها من الدول لقوات اللواء (خليفة حفتر)، وتركيا وغيرها من الدول الداعم المستمر لحكومة الوفاق بقيادة (فائز السراج)، وبذلك كان التدخل الدولي له تداعيات متعددة على الأزمة الليبية حيث فعل تأجيج الصراعات بين القبائل الذي ترك أثراً سلبية في المشهد السياسي الذي يتميز بحالة من عدم الاستقرار، حيث أدخل الدولة في حالة من الفوضى؛ بسبب انتشار السلاح وبروز التنظيمات الإرهابية، وكان التدخل في ليبيا على المستوى الإقليمي وكذلك الدولي مما جعل التنافس في ليبيا على أساس الحصول على المكاسب المستقبلية من إعادة الإعمار في ليبيا وما تملكه ليبيا من احتياطي ضخ من النفط وكثرة خبراتها، حيث أصبح التنافس مؤثراً على البلدان المجاورة من حيث كثرة المهاجرين وانتشار السلاح وكثرة العمليات الإرهابية، بذلك أصبحت ليبيا ساحة للحرب بالوكالة بين الأطراف الإقليمية التي تملك نفوذ داخل ليبيا. والتي لم تشهد الأزمة الليبية أي انفراج؛ لذلك سوف تستمر الأزمة اذا لم تتفق جميع الأطراف على حل الأزمة بالطرق السلمية وإيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه الأزمة وجعل مصلحة ليبيا هي الهدف الأول والأخير وجعل الحوار لحل الأزمة حواراً ليبي - ليبي لان لازمة الليبية وتطوراتها قد شكلت خطراً على دول الجوار بشكل خاص، وعلى الأمن الأوروبي والمصالح الإقليمية بشكل عام، من خلال عمليات الجماعات التي تكون متشددة في ليبيا وعبور الكثير من المهاجرين الغير شرعيين الى الدول الغربية من خلال ليبيا وعدم ضبط الأمن الداخلي والخارجي فيها، وان الأزمة في ليبيا تتوقف من خلال توقف الدعم الخارجي للأطراف المسلحة وما تملكه من إمكانيات ذهب ضحيتها الشعب الليبي، والمستفيد الأكبر من بقاء وضع التناحر والتصادم قائم في الداخل الليبي، لأجل التأكيد على مدى الفائدة والعوائد من خيرات وثروات البلاد وهذا ما يفسر الصمت المتعمد من الأطراف القوى الغربية على الوضع الليبي وما يجري فيها من إحداث على الرغم ان الثورة الليبية تخلصت من الأنظمة الديكتاتورية التي استباحت البلاد وجعلته يعاني الأمرين من خلال سياستها الفاشلة للاستخدام السلطة وكذلك الثروات وأبقت الشعب محروم من كل شيء على الرغم من امتلاك البلاد للكثير من الخيرات والاحتياطي النفطي الذي يعد كبير جداً ووفرة الخيرات التي تساهم بأمن واستقرار البلاد والعيش الأمن للشعب، لكن من خلال المساعي والمطالبات لحل الأزمة والتزام الأطراف المتصارعة بالحوار السلمي البناء يوصل البلاد الى بر الأمان.

الهوامش

- 1- الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطة وأهميتها في الاستراتيجية الدولية، المركز الديمقراطي العربي، يناير، 2017. <https://Cut.us/wkzcA3>
- *- الدول التي تطل على البحر المتوسط هم في قارة أوروبا: إسبانيا، فرنسا، موناكو، سلوفينيا، يوغسلافيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جبل طارق، إيطاليا، مالطا، ألبانيا، اليونان، تركيا، وفي قارة آسيا: سوريا، قبرص، قبرص الشمالية، لبنان، إسرائيل، فلسطين، ومن قارة أفريقيا: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب.
- 2-Amanda Briny, Countries Bordering the Mediterranean Sea, thought, July 11, 2019 <https://cut.us/cd71w>
- 3-<https://ar.m.wikipedia.org>.
- 4-<https://cut.us/bwypm>, THE MEDITERRANEAN SEA, black frog divers, 02/04/20..
- 5- الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطة وأهميتها في الاستراتيجية الدولية، مصدر سبق ذكره.
- 6- الأزمة في شرق المتوسط أصل المشكلة وسيناريوهات التصعيد، موقع الجزيرة نت، 13/12/2019، <https://cut.us/Zhvo>
- 7- علي باكير، كنز في ماء المتوسط... من يريح حرب الغاز القادمة؟ موقع الجزيرة نت، <https://bit.ly/2sGZYN>
- 8- الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطة وأهميتها في الاستراتيجية الدولية، مصدر سبق ذكره.

- 9 - أحمد جمعة، شرق المتوسط ..خريطة ثروات تحدد مستقبل عمالقة الطاقة، اليوم السابع، <https://cut.us/C5rYH,03/07/2019>
- 10 - مروة صبيح، الأمن المتوسطي، ديناميتا متغيرة وفاعلون جدد في البحر المتوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، <https://cut.us/>، Epm86,19/07/2019
- 11 - جيمس ستا فريديس، القوة البحرية، ترجمة نضال إبراهيم، صحيفة الخليج، 06/01/2018، <https://WWW.alkhaleej.ae>
- *-(الفريد ما هان) –عالم استراتيجي بحري ولد 27 من سبتمبر 1840م واضع نظرية القوة البحرية .
- 12 - الجغرافية السياسية للبيئة المتوسطية وأهميتها في الاستراتيجيات الدولية، مصدر سبق ذكره .
- 13 - الأزمة في شرق المتوسط ..أصل المشكلة وسيناريوهات التصعيد، مصدر سبق ذكره .
- 14 -طلحة كوسا، أين تكمن الأهمية الاستراتيجية للتحالف التركي-الليبي، RT، عربي، <https://cut.us/F8iZ8,27/12/2019>
- 15 - جاغتاي اوزديمير، صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط، مجلة رؤية التركية، صفحة 33، ربيع 2018
- *- يعد منتدى غاز شرق المتوسط، الذي تم تأسيسه في القاهرة، الذي يضم إسرائيل ومصر والأردن واليونان وقبرص وإيطاليا والمناطق الفلسطينية، فيما يتم عزل سوريا ولبنان وتركيا من المعادلة مما جعل من تركيا إلى عقد اتفاق مع ليبيا وتم رفض هذا العقد برفض يوناني وقبرصي .
- 16 -علي محمد العبيدي، الانتقال الديمقراطي ومقاربة الثورات العربية، تونس، دار المنتدى للنشر، الجزء الأول، 2018، ص10.
- 17 - حامد عبيد حداد، التنافس الأمريكي الروسي في القوقاز وحوض بحر قزوين، سلسلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 164، جامعة بغداد، 2008، ص 29.
- 18 -أسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، (دراسة تحليلية مقارنة)، جامعة الكويت، 1982، ص52.
- 19 -نور الدين محمد، تركيا الصيغة والدور، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص55 .
- 20 -عبد الجليل مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت، دار انمار، 1997، ص30.
- 21 -نور الدين محمد، مصدر سبق ذكره، ص68 .
- 22 -يبرم بالجي، العلاقات الاقتصادية لتركيا مع دول الشرق الاوسط، شؤون الاوسط، العدد 53، بيروت، 1996، ص74.
- *-الكماليون الجدد- وهي نسبة الى مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الدولة التركية الحديثة بدءا من عام 1927.
- 23 -حسن بكر احمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، دراسات استراتجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، العدد 41، 2000، ص27
- 24 -عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية 2002، ص91 . www.alqudacenter.org
- 25 -أحمد البرصان وآخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص466
- 26 -محمد نور الدين، الدور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط، مجلة شؤون عربية، العدد 129، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص108-99.
- 27 -ضياء عودة، التحرك المصري التركي في ليبيا تطوّر قد يقبل المشهد، قناة الحرة، 2\12\2020، <https://www.alhurra.com>
- 28 -صحيفة الجمهورية، تركيا ترفض ادعاءات لا أساس لها من خصومها في شرق المتوسط، 22/10/2020، <https://www.aljournhouria.com>
- 29 -ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، دار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010، ص74-73.
- 30 -أبراهيم نوار، اللازمة الليبية ..تغير قواعد اللعبة في يد روسيا، مجلة القدس العربي، 31/12/2019، <https://bit.ly/2AF9CmJ>
- 31 - محمد سيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص675-676 .
- 32 -وصايف الشمري، رياح التغيير في العالم العربي (2010-2012)، مجلس الأمة الكويتي إدارة قسم الشؤون الباحثين، 2012، الكويت، ص26.
- *- محمد شمام –وزير الاعلام في المكتب التنفيذي التابع للمجلس الانتقالي .
- 33 - زهير حمدي، ثلاث سنوات على الثورة الليبية، سياسات عربية، العدد 7، 2014، ص93.
- 34 - علي محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص24.
- 35 -فؤاد دياب، استمرار تعثر الاقتصاد الليبي. الأسباب والحلول، الجزيرة نت، 10/1/2018. <https://aljazeera.net>
- 36 - زياد عقل، عسكرة الانتفاضة، السياسة الدولية، العدد 148، 2011، ص71
- 37 - عاشور شو ايل، تداعيات الربيع العربي امليا على ليبيا، ورقة مقدمة الى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارنجي، للشرق الأوسط، 2014، ص3-4. <https://carnegieendowment.org>
- 38 - محمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، السعودية، 2017، الطبعة الأولى، ص16.
- *- حلف الناتو أو حلف شمال الأطلسي –هو تحالف عسكري دولي يتكون من 29 بلد عضو مستقل في جميع أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا، منها بلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفرنسا، والولايات المتحدة، واليونان، وتركيا، وأيسلندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وإسبانيا، وجمهورية التشيك، والمجر، وبولندا، وبلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وألبانيا، وكرواتيا، الجبل الأسود التي جزء من يوغوسلافيا، أنشئ هذا الحلف في عام 1949، تنص المادة الخامسة من المعاهدة على انه في حالة حدوث هجوم مسلح ضد واحدة من الدول الأعضاء ينبغي ان يكون امن مشترك، ويجب ان الأعضاء الآخرون الأعضاء المعتدى عليهم وان كان بالقوات المسلحة .
- 39 -خالد حنفي، تأثير تطورات الأزمة الليبية في الأمن القومي المصري، السياسة الدولية، العدد 217، 2019، ص95-96.
- 40 - ملوكي سفيان، السياسة الخارجية الروسية والتحولات السياسية في المنطقة العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة

الجزائر، الجزائر، 2018، ص 111.

41 - خالد حنفي علي، تأثير تطورات الأزمة الليبية في الأمن القومي المصري، السياسة الدولية، العدد 117، 2019، ص 95.

المصادر

- 1 - الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطة وأهميتها في الاستراتيجية الدولية، المركز الديمقراطي العربي، يناير، 2017 . <https://Cut.us/wkzcA3>
- 2 - الأزمة في شرق المتوسط أصل المشكلة وسيناريوهات التصعيد، موقع الجزيرة نت، 13/12/2019، <https://cut.us/Zhvo>
- 3 - علي باكير، كنز في ماء المتوسط... من يربح حرب الغاز القادمة؟ موقع الجزيرة نت، <https://bit.ly/2sGZYN>
- 4 - أحمد جمعة، شرق المتوسط.. خريطة ثروات تحدد مستقبل عمالة الطاقة، اليوم السابع، 03/07/2019، <https://cut.us/C5rYH>
- 5 - مروة صبيح، الأمن المتوسطي، ديناميتا متغيرة وفاعلون جدد في البحر المتوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، <https://cut.us/>، Epm86، 19/07/2019
- 6 - جيمس ستا فريديس، القوة البحرية، ترجمة نضال إبراهيم، صحيفة الخليج، 06/01/2018، <https://WWW.alkhaleej.ae>
- 7 - طلحة كوسا، أين تكمن الأهمية الاستراتيجية للتحالف التركي- الليبي، RT، عربي، 27/12/2019، <https://cut.us/F8iZ8>
- 8 - جاغثاني أوزدمير، (2018). صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط، مجلة رؤية التركية.
- 9 - علي محمد العبيدي 2018 الانتقال الديمقراطي ومقاربة الثورات العربية، تونس، دار المنتدى للنشر، الجزء الأول.
- 10 - حامد عبيد حداد، (2008). التنافس الأمريكي الروسي في القوقاز وحوض بحرقزون، سلسلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 164، جامعة بغداد.
- 11 - أسماعيل صبري مقلد، 1982. نظريات السياسة الدولية، (دراسة تحليلية مقارنة)، جامعة الكويت.
- 12 - نور الدين محمد، (2008). تركيا الصيغة والدور، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت.
- 13 - عبد الجليل مرهون 1997 أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت، دار انمار.
- 14 - يرم بالجي، 1996 العلاقات الاقتصادية لتركيا مع دول الشرق الأوسط، شؤون الأوسط، العدد 53، بيروت.
- 15 - حسن بكر احمد، 2000 العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، دراسات استراتيجية، مركز الأبحاث والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، العدد 41.
- 16 - عماد الضميري، 2002 تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، www.alqudacenter.org
- 17 - أحمد البرصان وآخرون، 2012 مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان.
- 18 - محمد نور الدين، 2007 الدور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط، مجلة شؤون عربية، العدد 129، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.
- 19 - ضياء عودة، التحرك المصري التركي في ليبيا تطور قد يقلب المشهد، قناة الحرة، 2\12\2020، <https://www.alhurra.com>
- 20 - صحيفة الجمهورية، تركيا ترفض ادعاءات لا أساس لها من خصومها في شرق المتوسط، 2020/10/22، <https://www.aljournhouria.com>
- 21 - ميشال نوفل، 2010. عودة تركيا الى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، دار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت.
- 22 - أبراهيم نوار، اللازمة الليبية.. تغيير قواعد اللعبة في يد روسيا، مجلة القدس العربي، 2019/12/31-<https://bit.ly/2AF9CmJ>
- 23 - وصابي الشمري، 2012، رباح التغيير في العالم العربي (2010-2012)، مجلس الأمة الكويتي إدارة قسم الشؤون الباحثين، الكويت.
- 24 - زهير حمدي، 2014، ثلاث سنوات على الثورة الليبية، سياسات عربية، العدد 7.
- 25 - فؤاد دياب، استمرار تعثر الاقتصاد الليبي. الأسباب والحلول، الجزيرة نت، 2018/1/10، <https://aljazeera.net>
- 26 - زياد عقل، (2011) عسكرية الانتفاضة، السياسة الدولية، العدد 148.
- 27 - عاشور شو ايل، 2014، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا، ورقة مقدمة الى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارنجي، للشرق الأوسط، <https://carnegieendowment.org>
- 28 - محمد السبيطلي، 2017. الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى.
- 29 - خالد حنفي، 2019. تأثير تطورات الأزمة الليبية في الأمن القومي المصري، السياسة الدولية، العدد 217. حلف الناتو أو حلف شمال الأطلسي - هو تحالف عسكري دولي يتكون من 29 بلد عضو مستقل في جميع أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا، منها بلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفرنسا، والولايات المتحدة، واليونان، وتركيا، وأيسلندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وإسبانيا، وجمهورية التشيك، والمجر، وبولندا، وبلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وألبانيا، وكرواتيا، الجيل الأسود التي جزء من يوغوسلافيا، أنشئ هذا الحلف في عام 1949، تنص المادة الخامسة من المعاهدة على أنه في حالة
- 30 - ملوكي سفيان، 2018 السياسة الخارجية الروسية والتحولت السياسية في المنطقة العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 31 - خالد حنفي علي، (2019). تأثير تطورات الأزمة الليبية في الأمن القومي المصري، السياسة الدولية، العدد 117.
- 32 - Amanda Briny, Countries Bordering the Mediterranean Sea, thought, July 11, 2019 <https://cut.us/cd71w>
- <https://cut.us/bwypm>, THE MEDITERRANEAN SEA, black frog divers, O2/O4/20 33--